دور النخب الاكاديمية وموقفها من القضايا المتعلقة بشؤون النفط

أ.د عبد الله شاتي عبهول

أسراء طالب توفيق

المقدمة

تميزت السياسية الحكومية في مجال النفط قبل ثورة الرابع عشر من تموز 1958، بالاضطراب وعدم الوضوح وقد تجلى ذلك من خلال منحها الامتيازات النفطية للشركات الاجنبية، والتي انتزعت بشروط مجحفة بحق مصلحة العراق الوطنية في غياب الرأي العام وبمنعزل عن اية مشاركة جماهيرية، فالمفاوضات التي أُجريت بين الشركات الاحتكارية والحكومة احيطت بسرية تامة، كما حرصت تلك الشركات على منع قيام جهاز وطني متخصص في القطاع النفطي، وذلك لضمان استمرار تدفق النفط الى الدول الاستعمارية لمدة اطول وبأسعار زهيدة.

وهكذا كانت التبعية السياسية والاقتصادية للنظام السياسي خلال تلك الحقبة قد اضعفت من امكانية ايجاد اسس سليمة لسياسة النفط في العراق وبموجب هذه الاتفاقيات المعقودة مع الشركات النفطية كانت حصة العراق من نفطه 4 شلنات (اي 200 فلس) لكل طن من النفط ثم اصبح (6 شلنات) 30 فلس في عام 1951.

وبفعل تزايد ضغط القوى الوطنية اضطرت شركة نفط العراق وفروعها الى التنازل وعقد اتفاقية 3 شباط 1952 التي تضمنت مناصفة الارباح بين الحكومة العراقية والشركات.

لقد نشأ عن وضع سيطرة الشركات على القطاع النفطي تمكينها من توجيهه الوجهة التي تنسجم ومصلحتها فقط من دون النظر الى مصالح وحاجات العراق الوطنية، وبالتالي عزل هذا القطاع الحيوي عن بقية الاقتصاد العراقي، الذي اصبح بموجبه يرتبط ارتباطاً مباشراً بالسوق الرأسمالي العالمي، ومتأثرا بتقلباته وازماته من ناحية وتابعاً للرأسمال النفطي الأجنبي المسيطر على قطاع النفط من ناحية اخرى.

لذا كان من الضروري، ان تتخذ القوى الوطنية قرارها الحاسم بضرورة التحرر الاقتصادي من هذا الوضع الخطر. والعمل على ألغاء الامتيازات الاجنبية ورفع سيطرة

الشركات عن القطاع النفطي. وهذا ما تجسد فعلا بعد ثورة 14 تموز 1958، والتي كانت نقطة تحول مهمة في طبيعة العلاقات مع شركات النفط، عندما وضعت حكومة الثورة سياسة نفطية جديدة، مستهدفة تحرير ثروات العراق النفطية ورفع الظلم عنه منذ الايام الاولى من عمر الثورة.

دور النُخب الأكاديمية العراقية وموقفها من القضايا المتعلقة بشؤون النفط:

كان موضوع النفط وكل ما يتعلق به موضوعاً مدار بحث وبقوة بين مختلف شرائح الرأي العام العراقي قبل ثورة 14 تموز، وكان هناك انطباع لدى العراقيين بأن شركات النفط كانت تسرق ثروة الشعب، وأن حكومات العهد الملكي كانت متساهلة معها، وعليه فإنها أضرت بمصالح الشعب العراقي، لذلك حظي موضوع النفط باهتمام استثنائي من حكومة الثورة، ولم يكن مجرد مصادفة أن تصدر حكومة ثورة 14 تموز بعد أربعة أيام فقط أول بيان لها بشأن النفط أكدت فيه حرصها على استمرار جريانه الى الأسواق الدولية، ولكن دون المساس بمصالح الشعب العراقي العليا(1).

فلا غرو أن يجد ذلك البيان صداه في التقرير الذي رفعه السفير الأمريكي في بغداد غلمن إلى وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ 19 تموز 1958، والذي ذكر فيه التزام العراق بالاتفاقيات الدولية المعقودة ذات الصلة بالنفط ، ولاسيما استمرار تدفقه من العراق بصورة اعتيادية إلى الأسواق الغربية(2).

وعلى الرغم من ذلك كله، فإنّ الأسابيع الأولى من عمر الثورة شهدت ظهور رأيين بشأن كيفية التعامل مع شركات النفط وانتزاع حقوق العراق، الرأي الأول، عدّ الشركات رمزاً للاستعمار وان أي اتفاق معها ما هو إلا تثبيت لاقدامها وإسباغ الشرعية على الاتفاقيات القديمة، أما الرأي الثاني، فقد كان يفضل طريق التفاوض المباشر مع الشركات، ما دامت الحكومة العراقية ليست في وضع يمكنها من تأميم النفط، أو انتزاع حقوقها كاملة عن طريق التشريع(3).

اتخذت حكومة الثورة التي فضلت التفاوض مع شركات النفط، مجموعة قرارات وإجراءات، عينت فيها بعض الشخصيات المشهود لها بالوطنية والكفاءة والإخلاص(4)، كما قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 24 آب 1958، تأليف لجنة وزارية خاصة برئاسة رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وعضوية وزراء العمل والشؤون الاجتماعية والمالية والإرشاد والاقتصاد، تكون مهمتها الأولى دراسة قضية النفط من كل جوانبها(5)، وقام

الأستاذ إبراهيم كبة وزير الاقتصاد الذي كانت شؤون النفط من اختصاصات وزارته بتشكيل لجنة من كبار موظفي الوزارة لدراسة كل ما يتعلق بقضية النفط العراقي ، ولاسيما المشكلات التي كانت مثار ومحل تفاوض بين شركات النفط وحكومات العهد الملكي، وكل ما من شأنه إن يحقق مصالح الشعب العراقي في نفطه(6).

لا نأتي بجديد إذا ما ذكرنا أنّ إبراهيم كبة وزير الاقتصاد ، واحد من أهم الوزراء الذين أدوا دوراً واضحاً في موضوع عرض قضية النفط العراقي، والدفاع عن حقوقه المشروعة فيه، مع التشديد على احترام العراق لالتزاماته بالاتفاقيات السابقة المعقودة مع شركات النفط العاملة في العراق(7).

بعد هذه الاستعدادات الكبيرة كلها التي وفرتها حكومة الثورة، والتي تنم عن مدى حقيقة الاهتمام الذي يوليه قادة ثورة 14 تموز لقضية الشعب الأهم، بدأت المفاوضات بشكل رسمي يوم 20 آب 1958 في ديوان وزارة الاقتصاد، ترأس الجانب العراقي الذي ضم محمد حديد وزير المالية وأديب الجادر مدير عام شؤون النفط وإبراهيم الآلوسي المدير في وزارة النفط، بينما مثل شركات النفط وفد برئاسة س. أج. هريدج Herridge (C. H.) مدير إدارة شركة نفط العراق، وكريفر (Graver) الممثل العام لشركات النفط في العراق(8).

وعرض إبراهيم كبة على وفد الشركات، مطالب الحكومة العراقية التي تمثلت في التنازل عن الأراضي غير المستثمرة وضرورة إسراع الشركات بتقديم الدراسات التي كانت قد وعدت بها الحكومة، وتنازلها عن حقوقها وامتيازاتها في المياه الإقليمية العراقية(9)، والتنازل عن الغاز الطبيعي ومساهمة العراق برأس مال الشركات وتعيين بعض العراقيين في إدارة الشركات وإعادة النظر في حسابات كلفة النفط المنتج وغيرها، طلب وفد الشركات في نهاية هذا الاجتماع فترة ثلاثة أشهر لدراسة هذه المطالب(10).

لم يكن غريباً أن تولي الصحافة العراقية جل اهتمامها لموضوع المفاوضات، وحثها الحكومة العراقية على العمل بإصرار على نيل حقوق الشعب الذي لم يتوحد في موضوع أكثر من توحده في موضوع استحصال حقوقه النفطية، من شركات النفط الاحتكارية(11).

استؤنفت مفاوضات النفط في الخامس من شهر تشرين الثاني 1958، ومثل وفد الشركات هذه المرة المستر آر. جي. سيرايت (R. G. Serayt) (12) ، الذي أعلن عن استعداد الشركات التنازل عن 20% من الأراضي المشمولة بالامتيازات فوراً وبضمنها المياه

الإقليمية العراقية وأن يتم التنازل عن20% بعد خمس سنوات ومثل تلك النسبة بعد عشر سنوات(13).

قدم إبراهيم كبة رئيس الوفد العراقي تصوره لرد شركات النفط على المطالب العراقية وأهم الأفكار التي عرضت في ذلك الاجتماع ، اذ كان يرى أن لا أمل كبيراً في المفاوضات، لأن الشركات لم تزل متمسكة بنصوص الامتيازات القديمة، وأنّ الشركات لم تبدِ أية مرونة تجاه مطالب العراق لدرجة أنها لم تتراجع أمام أبسط تلك المطالب، ثم أنها لم تستطع أن تفهم الروح الجديدة التي يجب أن تسود في علاقاتها مع الحكومة العراقية. ولا شك في أنّ رغبة إبراهيم كبة في إطلاع رئيس الوزراء على التفاصيل الكاملة للمفاوضات، إنما يدل على مدى أهميتها (أي المفاوضات) وما فيه أن يضع الكل في صورتها، تمهيداً لمشاركته في وضع الحلول لمشاكلها في المستقبل(14).

لا بأس أن نذكر هنا تفسير ثورنيكروفت (Thornycroft) (15) ، الذي التقى في بغداد يوم 8 تشرين الثاني 1958 إبراهيم كبة، الذي أرجع تعنت شركات النفط إلى خوفها من أنّ تنازلها عن المسائل المطروحة بالمفاوضات قد يدفع الحكومة العراقية الى المطالبة بتعديل جذري لأسس الامتيازات نفسها، وأنّ الشركات لو اطمأنت إلى انعدام نية الحكومة العراقية في المطالبة بالمزيد لسارعت إلى التنازل عن جميع النقاط المتنازع عليها (16).

إثر ذلك اللقاء فضل إبراهيم كبة كبير المفاوضين العراقيين لشركات النفط أن تجزأ المطالب إلى مجموعات حسب أهميتها، فقدم في اجتماعه مع ممثلي الشركات يوم 19 تشرين الثاني واجتماعه اللاحق يوم 2 كانون الأول 1958 المطلبين الأساسيين وهما، تخلي شركات النفط عن امتياز نفط الموصل والتخلي عن50% من مناطق امتياز شركتي نفط العراق والبصرة فوراً، ثم التخلي عن20% من تلك المناطق بعد خمس سنوات، على أن تقوم الشركتان المذكورتان بالتخلي النهائي عن المناطق غير المستثمرة بعد عشر سنوات. كان رد الشركات الذي سلم لوزارة الاقتصاد يوم 5 كانون الأول 1958، قد تمثل بموافقتها على تخلي شركة نفط البصرة عن حقوقها في المياه الإقليمية العراقية، على موافقتها عن التخلي عن 25% من الأراضي غير المستثمرة فوراً و25% خلال سبع سنوات، غير ان وزير الاقتصاد رفض المقترح الأخير رفضاً باتاً (17).

انتهز إبراهيم كبة وزير الاقتصاد فرصة تنازل شركة نفط البصرة عن المياه الإقليمية العراقية، فأصدر بياناً إلى الشعب يوم 22 كانون الأول 1958، أعلن فيه بسرور واضح

تنازل شركة نفط البصرة عن المياه الإقليمية العراقية التي كانت الحكومة العراقية قد حددتها في مرسوم جمهوري صدر يوم 4 تشرين الثاني 1958 باثنى عشر ميلاً بحرياً (18)، ولم يترك إبراهيم كبة هذه الفرصة تمر دون أن يهاجم بها شركات النفط، لمماطلتها واستهانتها بالمطالب العراقية، داعياً مجلس الوزراء للتدخل المباشر في المفاوضات ، وحاثاً إياه على اتخاذ موقف حاسم من شركات النفط، والعمل على تعديل الاتفاقيات النفطية القديمة وفقاً للتطورات الجديدة في أسعار النفط (19).

حدث تشويش اعلامي في ربيع العام 1959 بشأن سياسة العراق النفطية، زاده التباساً الهيمنة الواضحة لأنصار الحزب الشيوعي العراقي على الشارع البغدادي على الأقل في ذلك الوقت، بدأ ذلك بتصريح لعبد الكريم قاسم في 24 آذار 1959 الذي أشار فيه إلى إمكانية تأميم حصة فرنسا في شركات النفط، واجتماعه مع اللورد مونكتن (Monkckton) (20)، الذي لم تنشر عنه أية معلومات للرأي العام العراقي، وما نقلته وسائل الإعلام العراقية والدولية عن حديث إبراهيم كبة عن التأميم لأول مرة (21)، لم يؤثر نفي الأخير لصحيفة "التايمس اللندنية" في عددها الصادر يوم 7 نيسان، الذي عد فيه أي حديث عن التأميم مجرد أكاذيب ومحاولة لضرب سياسة العراق النفطية التي أعلنتها بعيد الثورة (22).

لم يكن غريباً بعد هذا كله أن تشعر الدوائر الدولية ، ولاسيما في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بالقلق الشديد في ربيع العام 1959 مما بدا وكأنه طغيان النفوذ الشيوعي في العراق، مما دفعهم إلى إجراء اتصالات مباشرة ومكثفة بشأن احتمال قيام العراق بتأميم النفط، وما يترتب عليها من ايجاد مصادر اخرى تلبي حاجتهما له، ولم يهدأ بال الولايات المتحدة الأمريكية إلاّ بعد أن استمع مجلس الأمن القومي الأمريكي في 7 آب 1959 لشهادة السفير الأمريكي في بغداد جيرنيكان (23)، التي أكد فيها أنّ شركات النفط لا تبدو قلقة بصورة كبيرة بشأن سياسة الحكومة العراقية تجاه مفاوضات النفط الجارية آنذاك (24).

على الرغم من ذلك، يمكننا أن نلاحظ تحولاً في موقف إبراهيم كبة، الذي أنيطت به مهمة إدارة وزارة النفط التي استحدثت في تموز 1959 وكالة، من شركات النفط. فبعد أن كان يميل إلى أسلوب الشدة والضغط بقوة عليها، أخذ يفضل اللين والتهدئة بعض الشيء، والتشديد على مطالب أقل أهمية ، منها ضرورة استخدام ناقلات النفط العراقية (25)، ونقل مختبر الشركات المركزي من لندن إلى بغداد وغير ذلك، لعل تردي الأوضاع السياسية

واحتدام الصراع السياسي بين الأحزاب والاتجاهات المختلفة واحداً من أسباب ذلك التحول (26).

حاول عبد الكريم قاسم أن يقترب أكثر من المفاوضات فترأس الوفد العراقي (27)، في جولتها التي بدأت في 27 أيلول 1959، وطالب الوفد العراقي الشركات بالتنازل عن الأراضي غير المستثمرة لكل شركة على حدة، غير أن وفد الشركات عُدّ هذا المطلب جديد ويحتاج إلى وقت لدراسته ورفض الحكومة العراقية نسبة مطالبتها بالتنازل في الاجتماع الذي انعقد بعد يومين إلى60% لكن الشركات رفضت ذلك، مما دفع عبد الكريم قاسم إلى تحذير الشركات بقوله، إنّ الحكومة العراقية لن تكون ملزمة بالعروض التي قدمتها بعد مدة من الزمن، لأنها تمثل اقتراحات آنية، وأعطى في الوقت نفسه الشركات مهلة شهر واحد للإجابة على مقترحات الجانب العراقي(28).

استبقت الحكومة العراقية ردود الشركات المتوقعة بأن أعلنت فشل المفاوضات مع شركات النفط، كما أنّ الحكومة رأت أنّ الوقت مناسب لإطلاع الرأي العام العراقي على الأسس التي جرت عليها المفاوضات موضوع البحث (29)، التي أعلنها إبراهيم كبة شخصياً في تشرين الأول 1959، وأياً كان الأمر، فإنّ الشركات سلمت ردها يوم 4 تشرين الثاني 1959، الذي عدّه إبراهيم كبة في مذكرة رفعها إلى مجلس الوزراء في 18 كانون الثاني 1960، رداً غير مقبول وطالب المجلس برفضه ولم يفت إبراهيم كبة أن يهاجم بهذه المناسبة أسلوب شركات النفط الذي وصفه بأنه أسلوب مترع بالتسويف والمماطلة، معرباً عن اعتقاده بعدم جدوى استمرار المفاوضات مع الشركات بالطريقة التي اتبعت سابقاً، كما اقترح إبراهيم كبة في مذكرته تقسيم العراق إلى مناطق نفطية حسب إمكانياته المتوقعة، مما يعني من بين ما يعني أنّ إبراهيم كبة كان يعد وزارة النفط لمواجهة شركات النفط ، كما أكد واحد من المعاصرين لتلك المفاوضات (30).

توقفت المفاوضات مع شركات النفط بعض الوقت بعد استقالة إبراهيم كبة النهائية من جميع مناصبه في 2 شباط 1960، وتكليف الدكتور طلعت الشيباني وزير التخطيط بإدارة وزارة النفط وكالة (31)، واستكمالاً لتوضيح دور إبراهيم كبة في موضوع المفاوضات وتقييم البريطانيين والأمريكيين وبعض العراقيين له ، يمكن القول إنه كان مثلما وصفته تقارير السفارة البريطانية في بغداد، "متصلباً وغير مرن في تعامله مع شركات النفط"، فضلاً عن ذلك، "عدّت إبراهيم كبة مفاوض كفؤاً جداً لكنه يجهل الموضوع ويميل للتركيز على

الناحية النظرية" (32)، ووصف تقرير بريطاني آخر إبراهيم كبة بأنه، "ذو نفوذ قوي ومساند قوي للمطالب النوعية المتعلقة في المشاركة بالحكم، وهو من الشخصيات المهمة في الحكومة العراقية" (33)، والمفجع حقاً أنّ بعض الشخصيات العراقية كانت في صف شركات النفط وضد إبراهيم كبة ومواقفه الوطنية، فهذا نديم الباجة جي (34)، ينصح السفير البريطاني في بغداد بأن تحاول شركات النفط أن تكسب الوقت حتى يتم استبدال إبراهيم كبة، والأفجع من هذا كله أنّ هاشم جواد (35)، وزير الخارجية ينصح السفير البريطاني أيضاً الذي التقاه يوم 26 آب 1959، بأن تقوم شركات النفط بالتفاوض مع عبد الكريم قاسم على أمل أن يتم إعفاء إبراهيم كبة من منصبه (36).

أما بالنسبة إلى نظرة الولايات المتحدة الأمريكية التي كان مصدر قلقها الأول هو تنامي نفوذ الحزب الشيوعي العراقي وقوته (37)، تجاه دور إبراهيم كبة ونشاطهِ، فإنّ أحد تقارير السفارة الأمريكية في بغداد والذي يحمل تاريخ 26 آذار 1959، وصف كبة، بأنّ الوزراء العراقيين ليس بينهم شيوعي سوى ابراهيم كبة الذي يناصر الخط الشيوعي علناً وأنه يفضل اتباع الحدة في سياسته مع الولايات المتحدة الأمريكية (38)، ووصفت وثيقة أمريكية أخرى "سياسة إبراهيم كبة تجاه الخبراء الأمريكيين بالمتطرفة، وأنه وصفهم بـ (الخبراء المشبوهين) ولا فائدة من وجودهم في العراق" (39)، كما توقع السفير الأمريكي في بغداد، أن يؤدي إقصاء إبراهيم كبة من منصبه إلى استقرار الاقتصاد في العراق، وإمكانية تحقيق المصالح الأمريكية فيه (40).

ما ينبغي ذكره هنا، أنّ المفاوضات مع شركات النفط استؤنفت في حزيران 1960(41)، واستمرت حتى تشرين الأول 1961، عرضت خلالها الكثير من الأفكار والمقترحات، لكن دون أن يحصل العراق على أي شيء من حقوقه المشروعة في ثروته النفطية (42)، مما حدا بعبد الكريم قاسم أن ينذر الشركات بأنّ العراق سيتخذ الخطوات الكفيلة بضمان مصالحه الوطنية وفق القوانين العراقية السائدة ويعد ذلك إعلاناً رسمياً لا بفشل المفاوضات فقط، وإنما نهايتها (43).

أصبح لزاماً على الحكومة العراقية أن تتخذ خطوة نوعية تدافع بها عن مصالح العراق في نفطه، فقرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة خاصة عهد اليها بدراسة الموقف وتقديم المقترحات الخاصة بإصدار قانون خاص بالنفط وكيفية انتزاع حقوق العراق من الشركات. يلح علينا القول هنا أن أطرافاً أمريكية اتصلت بوزير الخارجية هاشم جواد أثناء عمل اللجنة

موضوع البحث، كانت تدفع باتجاه التأميم، وإعطاء الأراضي غير المؤممة للشركات الأمريكية (44).

تمخضت جهود الحكومة العراقية بعد ذلك كله عن ولادة "قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط" الذي صدر يوم 11 كانون الأول 1961، والذي دخل التاريخ بـ "قانون رقم 80" (45)، لا نغالي إذا ما قلنا هنا، أنّ قانون رقم 80 هو روح ثورة 14 تموز ونبضها سياسياً واقتصادياً، وأنه كان أقرب إلى تأميم حقيقي للمخزون الهائل من ثروة العراق النفطية (46).

لم يكن غريباً أن تصاب الأوساط النفطية والدبلوماسية في بريطانيا والولايات المتحدة بالارتباك إثر صدور القانون، وحاولت أن تضغط على الحكومة العراقية بكل السبل لثنيها عن المضي في تنفيذ القانون المذكور والعودة إلى المفاوضات (47)، لم تلتفت الحكومة العراقية لتلك الضغوط، التي وصفها رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم بأنها "أسوأ أنواع الضغوط على جمهورية متحررة (48).

لم تتوقف مساعي الحكومة العراقية عند حدود تشريع القانون رقم 80 فقط وإنما خطت خطوة مهمة أخرى في مجال ارساء سياسة نفطية وطنية هدفها الأسمى الوصول إلى الاستثمار الوطني المباشر للنفط ، فوضعت يوم 28 ايلول 1962 لائحة قانون شركة النفط الوطنية للمناقشة العامة قبل صياغته النهائية، وبعد أن جرت عملية مناقشة اللائحة من قبل العديد من الخبراء أقر مجلس الوزراء اللائحة بصيغتها النهائية في اجتماعه يوم 7 شباط 1963 (49)، ولا تخلو من فائدة الاشارة الى أنّ عبد الكريم قاسم قبل أن يستسلم للانقلابيين بدقائق طلب نسخة من محضر اجتماع المجلس لتوقيعها، عازياً حدوث الانقلاب هو الحيلولة دون صدور هذا القانون (50).

إذا لم نشأ المبالغة فإننا نقول أنّ كل شيء تقريباً فيما يتعلق بموضوع النفط قد تغير بعد نجاح انقلاب 8 شباط 1963 ضد حكومة عبد الكريم قاسم، الذي اعترف أحد قادته بأنهم "جاءوا بقطار أمريكي". جاءت بداية هذا التغيير بتعيين عبد العزيز الوتاري وزيراً للنفط في حكومة الإنقلاب، الذي وصفته احدى وثائق وزارة الخارجية الأمريكية بأنه "الكفوء والمتعقل" (51)، فضلاً عن اطمئنان بريطانيا "لتوجهاته المدركة بشكل معقول نحو الغرب" (52)، مع عزم الحكومة التزامها باحترام جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية مع شركات

النفط، كما أنها تعهدت بضمان استمرار تدفقه، ولم يكن اعتباطاً أن يرتفع انتاج النفط العراقي في سنة 1963 بنسبة 15.8% مقارنة بسنة 1962 (53).

أثارت حكومة الانقلاب المزيد من الضجيج على موضوع النفط فشكلت في بداية آذار 1963 لجنة برئاسة وزير النفط عبد العزيز الوتاري (54)، لدراسة موضوع الخلاف مع شركات النفط، بدأت المفاوضات في الأول من نيسان 1963، تركت اللجنة جُل الموضوعات الهامة وتمسكت بموضوع رسوم الشحن التي يفرضها الميناء، خدمة لمصالح شركة نفط البصرة، التي زاد انتاجها بمقدار 15.8% قياساً إلى سنة 1962، ليبلغ ما يقرب من 53.3% مليون طن، بعد أن كان في سنة 1962 حوالي 46 مليون طن تقريباً (55)، حتى سقوط حكومة 8 شباط 1963 لم يحدث شيء آخر غير ذلك.

مصادر البحث

1. "الوقائع العراقية"، العدد 1، 23 تموز 1958؛ "الزمان"، العدد 6293، 19 تموز 1958؛ عبد الله شاتي عبهول، تجربة عبد الكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي ، بغداد، 2012، ص38–39؛ طه ناجي، ثورة العراق المجيدة 14 تموز 1958، والرهان على العسكر، دار الرواد المزدهرة، د.م.، د.ت، بغداد، ص.200
2. F.R.U.S, 1958 – 1960, Vol, XII, Tel, From the Embassy in Iraq to the Department of state, Baghdad, 19 Julay 1958, p327.
3. طه خلف محمد الجبوري، موقف الأحزاب السياسية والقوى الوطنية من قضية النفط في العراق 1951 – 1968 (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية التربية– جامعة تكريت، 2005، ص74؛ عبد اللطيف الشواف، حول قضية النفط في العراق، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، د. ت، ص.234
4. فقد صدر مرسوم في 24 تموز بتعيين عبد الفتاح إبراهيم مديراً عاماً للمصافي وأديب الجادر مديراً عاماً لشؤون النفط. ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة14تموز1958في العراق ،الطبعة الثانية، بغداد، 1981، ص271–272؛ اسماعيل العارف، اسرار ثورة14 وتأسيس الجمهورية في العراق، لندن، 1986، ص404، إضافة إلى انجازات أخرى. للتفاصيل، ينظر: "الزمان"، العدد 6577، 1 تموز 1959؛ ابراهيم كبة، هذا هو طريق 14 تموز (دفاع ابراهيم كبة امام محكمة الثورة)، دار الطليعة،بيروت، 1969 ، ص42–43.
5. عبد الله شاتي عبهول، تجربة عبد الكريم قاسم، المصدر السابق، ص39–40؛ أسامة عبد الرحمن الدوري، تطور سياسة العراق النفطية 1952 – 1963، بغداد، 2003، ص11؛ اسماعيل العارف، المصدر السابق، ص.404

6. "البلاد"، العدد 5307، 27 آب 1958؛ عبد الله شاتي عبهول، دراسات تحليلية في تاريخ العراق المعاصر، تقديم الاستاذ الدكتور كمال مظهر احمد، مؤسسة مصر مرتضى، بغداد، 2009، ص231؛ اسماعيل العارف، المصدر السابق، ص404؛ أحمد ساجر جاسم الدليمي، سياسة العراق النفطية 1963 – 1968، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002، ص26؛ عادل حسين، النفط من خلال الثورة (دراسة للتجربة العراقية)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1977، ص67.
7. "الوقائع العراقية"، العدد 1، 23 تموز 1958؛ أحمد مريح المنصراوي،ابراهيم كبة ودوره السياسي والفكري في العراق 1919- 2004، مكتبة النهضة العربية، بيروت، 2014، ص97، 172 – 173؛ خالد عبد المنعم العاني، موسوعة العراق الحديث، المجلد الثاني، الدار العربية للموسوعات، 1977، ص524؛ أسامة عبد الرحمن الدوري، المصدر السابق، ص.111
8. عبد الحميد كاظم حمادي الشكري، العلاقات العراقية- البريطانية 1958-1963، اطروحة دكتوراه (غيرمنشورة)، مقدمة الى مجلس كلية الاداب- جامعة بغداد،2000، ص208؛ سامر عياش عبد، تاريخ المفاوضات بين العراق والشركات النفطية العاملة 1923-1972، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، مقدمة الى مجلس معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، 2013، ص158-159 ؛أحمد مريح المنصراوي، المصدر السابق، ص173؛ محمد حديد، مذكراتي الصراع من اجل الديمقراطية في العراق، تحقيق نجدة فتحي صفوة ، دار الساقي ، بيروت،2006، ص426.
9. هي النطاق البحري الممتد من خط الساحل إلى حد تختاره الدولة لتفرض عليه سيادتها المطلقة في الصيد والتجارة واستخراج الثروات المعدنية، وهذا النطاق يتفاوت من(3 أميال إلى 200 ميل) وفقاً لظروف كل دولة، وفيها يسمح للسفن الأجنبية بالمرور بعد موافقة الدولة التي دخلت مياهها الاقليمية، وهذا يعني أنها اصبحت خاضعة لقوانين تلك الدولة. فايز محمود العيسوي،الجغرافية السياسية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، د. ت، ص215.
10. الزمان"، العدد 6426، 23 كانون الأول 1958؛ عبد اللطيف الشواف، المصدر السابق، ص234-235؛ محمد سلمان حسن، نحو تأميم النفط العراقي، دار الطليعة، بيروت، 1967، ص88؛ ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص273-274.
11. فائق بطي، صحافة تموز وتطور العراق السياسي، مطبعة الأديب، بغداد، 1970، ص62؛ أحمد مريح المنصراوي، المصدر السابق، ص174-175؛ محسن الموسوي، النفط العراقي (دراسة وثائقية من منح الامتياز حتى التأميم)، بغداد، 1973، ص77.
12. وصل الى بغداد في بداية شهر تشرين الثاني 1958، وعين بمنصب ممثل عام لشركات النفط العاملة فيه.

13. "الاستقلال" (جريدة)، بغداد، العدد 2، 10 تشرين الثاني 1958؛ محمد سلمان حسن، نحو سياسة نفطية تقدمية، "الثقافة الجديدة"، العددان 368، 369، أيلول 2014، ص11؛ عبد اللطيف الشواف، المصدر السابق، ص235.
14. أسامة عبد الرحمن الدوري، المصدر السابق، ص116.
15. وزير المالية والتجارة في حكومة المحافظين البريطانية السابقة.
16. أحمد مريح المنصراوي، المصدر السابق، ص175–176؛ نوري عبد الحميد العاني (وآخر)، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958ـ1968، الجزء الأول، الطبعة الثانية، بيت الحكمة، بغداد، 2005، ص465.
17. أحمد مريح المنصراوي، المصدر السابق، ص176؛ عبد اللطيف الشواف، المصدر اسابق، ص235–236.
18. قامت ايران في 20 كانون الثاني بتحديد مياهها الاقليمية بـ 12 ميلاً وكان هذا الإجراء رد فعل على القانون العراقي، وللتعرف على المنافع السياسية والاقتصادية التي تعود لإيران من جراء تنفيذ هذا القانون، د. ك. و.، ملفات وزارة الاقتصاد، رقم الفلم، 420100/134، تقارير عن إيران، و58، ص323؛ د. ك. و.، ملفات مجلس السيادة 1958 – 1959، رقم الفلم 411/445، مقررات مجلس الوزراء، و122، ص771.
19. نوري عبد الحميد العاني (وآخر)، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958ـ1968، ، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، بيت الحكمة، بغداد، 2005، ص91–93.
20. مدير شركة نفط العراق.
21. نوري عبد الحميد العاني (وآخر)، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص247؛ محمد حديد، المصدر السابق، ص427 – .428
22. "اتحاد الشعب"، العدد 77، 27 نيسان 1959؛ نجم محمود، المقايضة برلين – بغداد (ثورة 14 تموز العراقية في السياسة الدولية)، منشورات الغد، لندن، 1991، ص165؛ أحمد مريح المنصراوي، المصدر السابق، ص180؛ نوري عبد الحميد العاني (وآخر)، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص248.
23. مواليد عام 1911. تخرج في جامعة ستانفورد عام 1933، نال شهادة الماجستير عام1935، تقلد مناصب عدّة في سلك الخدمة الخارجية لبلاده منذ سنة 1936 لاسيما في الدائرة الخارجية في واشنطن وفي الهيئات الدبلوماسية خارج بلادهِ ، عُين سفيراً لبلادهِ في جمهورية العراق في أوائل عام 1959 . محمود فهمي درويش (وآخران) ، دليل الجمهورية العراقية لعام1960، وزارة الارشاد، مطبعة التمدن، بغداد،1961، ص313 .
24. F. R. U. S, 1958 – 1960, Vol, XII, Tel, From Department of State to the Embassy in Iraq "The Situation in Iraq" Mem of Conversation, Washington, 4 April 1959, P412;

I bid, Mem of Discussion at the 402nd Meeting of the National Security, Washington, 17 April 1959, P434;

I bid, Mem of Discussion at the 405th Meeting of the National Security Council Washington, 7 May 1959, P447.

25. لم يمتلك العراق أية ناقلة نفط عراقية إلاّ بعد التأميم، واتفاقه مع اسبانيا لبناء مجموعة من الناقلات.

26. نوري عبد الحميد العاني (وآخر)، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص248؛ اسامة عبد الرحمن الدوري، المصدر السابق، ص.122

27. لذي ضم كلاً من محمد حديد وزير المالية وإبراهيم كبة وزير النفط وكالة وعبد العزيز الوتاري وكيل مدير شؤون النفط العام، بينما مثل الشركات هريدج وسيرايت وأكسرجيان (Aksrgian) خبير مكتب الشركات في بغداد.

28. عبد اللطيف الشواف، المصدر السابق، ص237؛ نوري عبد الحميد العاني (وآخر)، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968الجزء الثالث، الطبعة الثانية، بيت الحكمة، بغداد، 2005، ص288؛ أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، المصدر السابق، ص129.

29. **الأسس الأربعة هي:**

1- تفسير القضايا القانونية وهي تحل عن طريق الاتفاق أو التحكيم أو المحاكم.

2- حسابية وفنية تتعلق بزيادة الإشراف على أعمال الشركات.

3- زيادة استخدام العراقيين فيها.

4- تعيين مدير تنفيذي لمجلس إدارتها وأيضاً مطالبة الحكومة بالتنازل عن جميع الأراضي غير المستثمرة. نوري عبد الحميد العاني (وآخر)، المصدر السابق، الجزء الثالث، ص290.

30. عبدالله اسماعيل، المصدر السابق، ص88 ؛ أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري ، المصدر السابق، ص130.

31. اشارت بعض المصادر إلى أنّ عبد الكريم قاسم حمّل إبراهيم كبة مسؤولية عدم التوصل إلى اتفاق مع الشركات بسبب موقفه المتصلب ومطالبه غير المعقولة، بينما أنحى إبراهيم كبة باللائمة على شخص عبد الكريم قاسم الذي كان يسير على سياسة غير متوازنة مما أدى إلى تجميد القضايا النفطية الأساسية. للتفصيل.

32. F. R. U. S, 1958 – 1960, Vol, XII, Tel, From the Embassy in Iraq to the Department of State, Baghdad, March 1960, P474; David Hirst, Oil and Public Opinion in the Middle East, London, 1966, P84-85;

32. خليل إبراهيم حسين، العراق في الوثائق البريطانية 1958 – 1959، الجزء الثالث، بيت الحكمة ، بغداد، 2000 ، ص13، 121؛ محمد حديد، المصدر السابق، ص426.

33. خليل إبراهيم حسين، المصدر السابق، الجزء الثالث، ص88-211، 296.

34. مواليد بغداد 1914، تلقى تعليمه في كلية فكتوريا في الاسكندرية وفي جامعة لندن، عاد إلى بغداد عام 1938، تقلد مناصب إدارية عديدة منها مدير عام في وزارة الاقتصاد عام 1944، كان عضواً في الوفد العراقي إلى الأمم المتحدة عام 1946، ثم انتقل إلى مدير عام للشؤون النفطية في حزيران

1950 فأصبح عضواً في الوفد العراقي المكلف بالتفاوض مع شركة نفط العراق، وفي تموز 1952 أصبح وزيراً للاقتصاد، ثم وزيراً للدولة عام 1953 ثم وزيراً للإعمار، وفي عام 1957 أصبح وزيراً للمالية، تم توقيفه بعد الثورة ثم أطلق سراحه بكفالة في تشرين الأول 1958.

35. من مواليد 1911، وهو ابن موظف صغير، تلقى تعليمه في الجامعة الأمريكية في بيروت وأيضاً جامعة لندن، وحصل على شهادة في الاقتصاد عام 1936، وفي عام 1938 التحق بسلك الخدمة الخارجية العراقية وأرسل ممثلاً للعراق إلى مؤتمر منظمة العمل الدولية في جنيف، وفي عام 1942 أصبح أول مدير عام بالوكالة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وفي هذا المنصب ادى دوراً أساسياً في التوصل إلى اتفاق إنهاء اضراب عمال شركة النفط في كركوك عام 1946، وفي عام 1956 تم تعيينه مندوب العراق الدائم في الأمم المتحدة ثم تم طرده، ثم أعيد في هذا المنصب بعد ثورة تموز 1958. مؤيد الونداوي، أعلام الشخصيات السياسية العراقية في وثائق بريطانية، 1935–1958، عمان، 2013، ص215، 245 – 246.

36. خليل إبراهيم حسين، العراق في الوثائق البريطانية 1958 – 1959، الجزء الرابع، بيت الحكمة ، بغداد، 2000، ص26، 105؛ نوري عبد الحميد العاني (وآخر)، المصدر السابق، الجزء الثالث، ص228.

37. "الأبحاث" (مجلة)، السنة الثالثة عشرة، الجزء الأول، آذار 1960، ص12؛ سنان صادق حسين الزيدي، سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق في عهد عبد الكريم قاسم 1958 – 1963، أمل الجديدة، دمشق، 2013، ص354؛

F. R. U. S, 1958 – 1960, Vol, XII, Mem of Discussion at a Meeting of the Operation Coordinating Board, Washington, 10 August 1960, P511.

38. سنان صادق حسين الزيدي، المصدر السابق، ص378–380؛ محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، دار الطليعة، بيروت، 1966، ص310–311.

39. F. R. U. S, 1958 – 1960, Vol, XII, Paper prepared by the Operation Coording Board, Washington, 18 February 1959, P392.

40. F. R. U. S, 1958 – 1960, Vol, XII, Tel, From the Embassy in Iraq to the department of State, Baghdad, March 1960, P.474.

41. ضم الجانب العراقي، عبد الكريم قاسم وطه الشيخ أحمد عن وزارة الدفاع وناظم الزهاوي وعبد الفتاح ابراهيم عن وزارة النفط وزكي عبد الوهاب مدير عام مصرف الرافدين وفتح الله لوقا. للتفاصيل. عبد الله اسماعيل، مفاوضات العراق النفطية 1952–1968، لندن،1989، ص88؛ محمد حديد، المصدر السابق، ص427.

وبسبب تعثر سير المفاوضات، أصدرت وزارة النفط بياناً عنها، وقد أكد رئيس الوزراء لوفد الشركات المفاوض وتحديداً في اجتماع 6 نيسان 1961، أن الشركات لا يمكنها بعد الآن التفريط بحقوق الشعب ولا يمكنها التلاعب بمقدراته. "البيان" (جريدة)، العدد 277، 11 نيسان 1961؛ "الزمان"، العدد 7106، 11 نيسان 1961؛ عبد الحميد كاظم حمادي الشكري، المصدر السابق، ص209؛

محمد سلمان حسن، نحو سياسة نفطية تقدمية، المصدر السابق، ص13؛ ابراهيم علاوي، البترول العراقي والتحرر العربي، دار الطليعة، بيروت، 1967، ص201.

42. وزارة النفط، بيان وزارة النفط في 17 تشرين الأول 1961 عن نتيجة المفاوضات مع شركات النفط العاملة في العراق ومحاضر الاجتماعات في 28 أيلول و 8 تشرين الثاني 1961 مع وفد شركة النفط، بغداد، 1961، ص47–49؛ "الزمان"، العدد 7260، 18 تشرين الأول 1961؛ عبد الله اسماعيل، المصدر السابق، ص207–260؛ أحمد ساجر جاسم الدليمي، المصدر السابق، ص21.

43. د. ك. و.، مقررات مجلس الوزراء / العهد الجمهوري، ملف تسلسل 7، الجلسة الخاصة ليوم 11 كانون الأول 1961؛ عبد اللطيف الشواف، المصدر السابق، ص243–244؛ أحمد ساجر جاسم الدليمي، المصدر السابق، ص31–32.

44. "الوقائع العراقية"، العدد 616، 12 كانون الأول 1961؛ وزارة النفط، الديوان (قانون رقم 80 لسنة 1961)، رقم الفلم 421800/262، و2–10، ص14–23؛ "الزمان"، العدد 7307، 13 كانون الأول 1961؛ قاسم أحمد العباس، وثائق النفط في العراق، الجزء الثاني، بغداد، 1975، ص46–47؛ أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، المصدر السابق، ص212.

45. عبد الله شاتي عبهول، تجربة عبد الكريم قاسم، المصدر السابق، ص.46

46. F. R. U. S, 1961 – 1962, Vol, XVII, Subject "Situation Developing in Iraq", Mem, From the Assistant Secretary of State for near Eastern and South Asia Affairs (Tablot) to the Under Secretary of State (Ball), Washington, 18 December 1961, PP364-365;
Ibid, Mem from Report W. Komer of The National Security Council Staff to the President Special Assistant for NationaL Security Affairs (Bunddy), Washington, 22 December 1961, PP379-380.

47. "الثورة" (جريدة)، العددان 797، 798 ، 8 ، 9 أيلول 1962.

48. إذ تم تشكيل لجنة لدراسة موضوع تأليف الشركة في أواخر عام 1961، وكان من بين أعضائها الأكاديمي الدكتور عبد الحسن زلزلة (ممثل البنك المركزي العراقي) فضلاً عن بقية الأعضاء . عبد اللطيف الشواف، المصدر السابق، ص223–229؛ وزارة الإعلام ، الاستثمار الوطني المباشر للنفط ، دار الحرية، بغداد، 1972، ص10؛ "الزمان"، العدد 7541، 30 أيلول 1962؛ أحمد ساجر جاسم الدليمي، المصدر السابق، ص37؛ عبد الله شاتي عبهول، دراسات تحليلية...، المصدر السابق، ص235.

49. عبد الحميد كاظم حمادي الشكري، المصدر السابق، ص213؛ أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، المصدر السابق، ص.221

50. F. R. U. S, 1962 – 1963, Vol, XVIII, No (174), Subject "Interin Policy GuideLines For Dealing with Iraq and with the Implications For the Middle East of the Recent Iraqi" Circular Airgram From the Department of State to Certain Pasts, Washington, 2 March 1963.

51. F. O, 371/175778/, Tel No, (198), (EQ/1531/46), Confidential, From FO, London, to Certain of Her Majesty's Representatives, 20 March 1964, Minutes Regarding Iraq Petroleum Company's Concession.
52. F. O, 371/170432/, Tel, No, (97), (EQ/015/99), Confidential, from F.O, London, to British Representatives Overseas, 12 February 1963;

"الحرية"، العدد 1692، 19 شباط 1963؛ "الفجر الجديد"، العدد 535، 21 شباط 1963.

53. ضمت كلاً من: أديب الجادر والدكتور خير الدين حسيب والأكاديمي الدكتور عبد الكريم العلي وزير التخطيط . للتفاصيل ينظر: أحمد ساجر جاسم الدليمي، المصدر السابق، ص74–75؛ جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958ـ 1968، الجزء الثامن، بيت الحكمة ، بغداد ، 2004 ص107.
54. حميد فجر ذياب الدليمي، المصدر السابق، ص182.

Introduction

Characterized by government policy in the field of oil before the fourteenth of July Revolution 1958, turmoil and lack of clarity has been demonstrated through a grant oil concessions to foreign companies, which are extracted adverse terms against Iraq's national interest in the absence of public opinion and away from the state of public participation, negotiations are conducted between monopolistic companies and government shrouded in total secrecy, as those companies keen to prevent the establishment of a national agency which specializes in the oil sector, so as to ensure the continued flow of oil to the colonial powers for a longer time and cheaply.

Thus, the political and economic dependence of the political system during that era has weakened the possibility of creating the foundations of a sound policy of oil in Iraq, and under these agreements concluded with the oil companies were Iraq's share of oil 4 shillings (ie 200 fils) per ton of oil then became (6 shillings) 30 fils in 1951.

And due to the increasing pressure the national forces of Iraq's oil company and its subsidiaries had to waive held February 3, 1952 agreement, which included the profits equally between the Iraqi government and companies.

It grew up on the status of corporate control of the oil sector to enable them to a destination that is consistent with the interest only, without regard to national interests and the needs of Iraq, directed, and thus isolate this vital sector for the rest of the Iraqi economy, which has become under which directly linked to the market of global capitalism, influenced by the changes and crises of side and a follower of the oil capital of foreign control of the oil sector, on the other hand.

It was therefore necessary, to take the national forces its critical need for economic liberalization of this dangerous situation. And work on the abolition of foreign privileges and raise corporate control from the oil sector. This is what actually embodies after the revolution of July 14, 1958, which was its turning point important in the nature of relations with the oil companies, when It put a new revolutionary government oil policy, aimed at the liberation of Iraq's oil wealth and lift the injustice in the early days of the revolution.